الشائعات الالكترونية حول "وباء كورونا " في الجزائر و أثارها النفسية على الجمهور "قراءة في آليات التصدي والمواجهة"

Electronic rumors about the 'corona pandemic'in algeria and its psychological effects on the public "Reading in the mechanisms of confrontation and confrontation "

بن ريالة سارة[1]، سراي سعاد[2]

Benriala sara[1], Serai souad[2]

[1]جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، sara.benriala@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، souad.serai@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/15 تاريخ القبول: 2020/06/04 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تختلف الشائعات عن الأساليب الأخرى في استهدافها للمجتمع خصوصا في ظل الظروف التي تعيشها الإنسانية اليوم جراء انتشار وتفشي وباء كورونا، مما جعلنا نقترب من هذه الظاهرة الاجتماعية للتعرف على أهم مسبباتها و، دوافع تفشيها واستفحالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وموقف الدولة الجزائرية من هذه الممارسات، وأهم الآليات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية إزاء هذا النوع من الأفعال المغرضة. حيث تم التوصل إلى أهم النتائج والمتمثلة في أن الأخبار الكاذبة خطيرة ويمكن أن تمس بالنظام العام وبأمن واستقرار المجتمع ناهيك عن تطاولها ومساسها برموز الدولة وقطاعاتها الحساسة كما يمكن أن تمس أيضا بحقوق وحريات الأفراد، بالإضافة إلى أثار وتداعيات هذه الأخيرة على كل من الفرد والمجتمع، وأهم الآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية لكبحها وتفعيل أهم العقوبات الجديدة المسلطة على المتورطين فيها من خلال موقف المشرع الجزائري وما تم استحداثه من مواد وأحكام في قانون العقوبات الجزائري.

كلمات مفتاحية: الشائعة الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، الحرب النفسية، استراتيجيات المكافحة والتصدي.

Abstract :*The rumors differ from other methods intargeting the community ,especialy in light of the conditions that humaniyu lives today due to the spread and spread of the corona epidemic, which made us approach this social phenomenon to identify its most important causes and motives for its spread and aggravation through social networking sites and the position of the Algerian state regarding these practices, and the most important mechanisms taken by the Algerian authorities regarding this type of malicious acts .where the most important results of the news were reached,whichare that false news is dangerous and can affect public order and the security and stability of society ,not to mention its prolonged and prejudice to the symbols of the state and its sensitive sectors .the Algerian state mcked it for curbing it and activating the most important new sanctions the authority over those involved in it, through the position of the Algerian legislator and the articles and provisions that have been developed in the Algerian penal code.*

Keywords*: common electronic. Social media; psychological warfare; control and response strategies.*

المؤلف المرسل: بن ريالة سارة، الإيميل: benrialasara@gmail.com

1. مقدمة:

أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى سرعة تدفق المعلومات وانتشارها بين أفراد المجتمع، نظرا لتوفر المنافذ وتعددها، مما سهل عمليات تداولها عبر شبكة الأنترنت دون أدنى شروط أو قيود. إذ يعد الإعلام التفاعلي بمختلف شبكاته ووسائطه أحد أهم الوسائل المستخدمة بين أفراد المجتمع للتواصل بينهم وتداول مختلف الاهتمامات والقضايا التي تتعلق بحياتهم الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية وحتى الصحية، ففي الشأن الصحي وفي ظل الظروف التي يشهدها العالم اليوم، من مخاطر وتهديدات صحية تواجه البشرية أجمع ،فان الجزائر وعلى غرار دول العالم تمر هي الأخرى بأزمة حادة ،جراء تفشي وباء **"كوروناكوفيد19"**،مما أثر على المجتمع الجزائري وزاد من تخوفه، خصوصا في ظل آليات الحجر الصحي والانقطاع عن العالم الخارجي نوعا ما مما يحتم الانغماس في العالم الافتراضي الالكتروني أين يتم تداول المعلومات وتناقلها بين جمهور المستخدمين حول عدد المصابين والوفيات وكذا بعض الإجراءات المتعلقة بالحجر ، وطرح عديد الرؤى والتوجهات -ليدلو كل بدلوه-،مما أزم الوضع وعقده خصوصا في ظل غياب إعلام واضح وصريح في عز الأزمة التي يعيشها العالم أجمع، لتصبح بذلك مواقع التواصل الاجتماعي وشبكاته ،بمثابة المناخ الخصب لانتشار وتناقل الشائعات المتعددة حول هذا الوباء، ليعبر كل حسب منطلقه ودرجة وعيه، متسببا بذلك في خلق موجة من التخوفات والشكوك التي تمارس على الرأي العام نوعا أخر من الحروب التي أقل ما يقال عنها أنها حرب نفسية تجتاح العالم أجمع. ولعل هذا ما دعي بنا إلى طرح مثل هذه المواضيع الحصرية التي نعيشها اللحظة، وذلك من خلال هذه الورقة البحثية التي تنظر في إشكالية تفشي الشائعة الالكترونية في الفضاء الميدياتيكي وأبعادها النفسية على الرأي العام، في محاولة منا إلى تقديم قراءة في دوافع وأسباب الشائعات الالكترونية عبر الفضاء الميدياتيكي وأهم تداعياتها على الفرد والمجتمع والتركيز على أهم الاستراتيجيات والأليات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة هذه الأفعال الغير قانونية ومحاسبة الفاعلين والمتورطين.

وعليه يدعونا هذا الطرح إلى صوغ الإشكال الأتي:

إلى أي مدى تمكنت الشائعات الالكترونية حول وباء" كورونا كوفيد19"من التأثير في الرأي العام الجزائري وماهي الاستراتيجيات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتصدي لها؟

- ما الأسباب الكامنة وراء تفشيها، وفيما تتمثل أهم أبعادها؟

- ماهي أهم تداعياتها وتأثيراتها على الجمهور؟

- فيما تتمثل أهم الاستراتيجيات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لكبح هذه الممارسات؟

2. فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من جملة من الافتراضات مفادها:

- تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي بيئة خصبة لتداول وتناقل الشائعات.

- غياب المعلومة، وتحديدا ضعف وغياب إعلام الأزمات يسرع من وتيرة انتشار الإشاعة وتفشيها بين الجمهور.

- العامل النفسي ممثلا في غريزة حب الحياة والخوف من الموت يجعل الفرد يصدق كل معلومة تنقل إليه.

- تؤثر الشائعات في الرأي العام وتوجهه نحو هدفها المنشود لصالح ناشريها، كما أنها تخلق نوعا من الحروب النفسية التي تضغط على الرأي العام.

3. **أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الشائعة الالكترونية كجريمة معلوماتية يعاقب عليها القانون، من خلال التعريف بها، وبأهم العوامل والأسباب المؤدية لحدوثها.

- التعرف على أهم أثارها على الرأي العام، وكذا أبعادها النفسية والاجتماعية.

- رصد تفشي الشائعات حول وباء كورونا كوفيد19 عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك والحرب النفسية على الجمهور الجزائري محل الدراسة.

- التعرف على أهم طرق وأساليب التصدي لهذه الجريمة ومجابهتها.

- معرفة موقف المشرع الجزائري تجاه هذا النوع من الممارسات، وأهم الاستراتيجيات والإجراءات المتخذة لكبحها ومعاقبة المتورطين فيها.

4. منهج البحث وأدواته: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل البحث من خلال رصد بوادرها ومتغيراتها في البيئة الرقمية ومراقبة تطوراتها، إذ تشكل الإشاعة الالكترونية موضوع الدراسة، وبهذا سنعتمد على أداة الملاحظة العلمية لجمع مختلف

المعطيات حول هذه الظاهرة المعلوماتية الاجتماعية، ومتابعة كل جديد ينشر عبر وسائط الإعلام الجديد ومختلف وسائل الإعلام بشكل دقيق ومضبوط وفق أهداف ومتطلبات هذا البحث.

5. الإطار المفاهيمي للشائعات الالكترونية:

1.5. تعريفها:

خلال الأزمات يكثر التوتر وتتعقد الأمور، إذ تبحث كل الأطراف والجهات على ما يؤكد قربها ويروي ريقها، إذ تنتشر المعلومات المغلوطة وتتزايد فيما يتم بتسميته ب"الشائعات أو الأخبار المضللة" من جهات مجهولة، لتتوالد بشكل خطير وتخلق نوعا من الهستيريا بين الجماهير خصوصا إذا ما تعلق الأمر بقضايا تهم الرأي العام، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي وشبكاته الدور الكبير في انتشار هذه الممارسات المغلوطة ،لتصبح بذلك فضاء خصبا لتوليد الأكاذيب والتلفيقات بين عموم الناس ونخبتهم، خصوصا في ظل أزمة معينة تمس بكافة الشعب، كما أن غياب المعلومة الواضحة والصريحة يمثل الدافع الأساسي لتوليد هذه الأخيرة وتفشيها عبر الفضاء الالكتروني بخصائصه اللامتناهية من سرعة وتفاعلية وخصائص أخرى رقمية تسمح بمشاركة ونشر الأقاويل بسرعة فائقة، فما أتاحته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم من سمات وخصائص للمستخدم مكنه وبشكل غير معقول من سهولة التحكم في الأخبار ونشرها دون أدنى شروط أو ضوابط، لعل هذا الأمر ما جعل من كل فرد يمتلك حسابا على شبكة من شبكات التواصل الاجتماعي أن ينشر ما يشاء ويرغب ،وأن يتبادل مختلف المعلومات دون تحري صدقها أو خطئها خصوصا عندما يتعلق الأمر بفئة معينة من الأفراد ذوي المقاصد المغرضة، وعليه يمكننا تعريف الإشاعة عموما على أنها: "ترويج لمعلومة لا أساس لها من الصحة، بشكل مشوه ومبالغ فيه لإطلاق خبر أو معلومة بأسلوب مغاير قصد التأثير النفسي على الرأي العام المحلي أو العالمي لتحقيق أهداف سياسية، اجتماعية، اقتصادية وغيرها، اذ يتفق علماء النفس على أن الشائعة تعد أحد أساليب الحرب النفسية ومن أقوى وسائلها."**(رائدبن حزام الكرناف،2014،ص2).**

كما تعرف الشائعة في معجم الوسيط على أنها: "الخبر الذي ينتشر من دون تثبت منه، فهو الخبر المكذوب غير المؤكد وغير الموثوق فيه والذي ينتشر بين الناس(**معجم اللغة العربيةالمعاصرة،2008)**،ومنه فالشائعات الالكترونية هي "كل شكل من أشكال النشر والتداول

الالكتروني عبر وسائط الإعلام الجديد وتطبيقاته، والتي تحوي المعلومات والأخبار والمنشورات الغير مؤكدة والغير موثوق فيها، والتي بدورها تنتشر وتتداول بين جمهور المستخدمين من جهات وصفحات معروفة أو غير ذلك، حيث تهدف إلى نشر البلبلة وضرب استقرار الأفراد والجماعات محليا أو دوليا، سواء بقصد أو دون ذلك."(كامل محمد عويضة،ص71)،كما يمكن تعريفها على أنها: "عبارة نوعية أو موضوعية مقدمة للتصديق، تتناقل من فرد لأخر وتعتمد على المبالغة في نشر أخبار معينة والترويج لها ،ونشرها في نطاق واسع ،أو خلق أخبار لا أساس لها من الصحة والوجود للتأثير على الرأي العام ،تحقيق الأهداف سياسية، اقتصادية أو عسكرية، فالإشاعة تعتمد على جزء من الحقيقة من أجل إمكانية تصديقها."

2.5. سماتها ودو افع انتشارها:

أما عن سمات ومحددات انتشارها، فالشائعة الالكترونية تحضر بحضور الأزمات والاهتمامات المشتركة، كمثال تفشي **"وباء كورونا"** جعل الشعب الجزائري كغيره من شعوب العالم جاهزا لتقبل كل الإشاعات حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى خاصية الانتشار التصاعدي، فهي لا تنتشر فجأة ولكنها تتشكل وتتبلور وتأخذ منحى تصاعدي، أما عن الخاصية الأخرى وهي الغموض، فالشائعات غالبا ما تتخذ طابع، التعقيد وعدم الاتضاح. كما أن من أهم سماتها كذلك ما يلي:

- سهولة الانتشار والتداول خصوصا مع تطور وسائط الإعلام الجديد، بمختلف شبكاته وقنواته.
- تزدهر وتتطور في الوقت الذي لا تكون فيه أخبار ومعلومات من قبل وسائل الإعلام مستغلة بذلك الغموض حول موضوع أو قضية ما، فعندما تغيب المعلومة تحضر الشائعة.

(علي الدرورة،2004، ص20)

- تعبر عن جزء بسيط من الحقيقة، ما يجعلها قابلة للتصديق كونها تعبر عن الجزء الذي يعرفه الجمهور.
- تكون قابلة للتصديق وغير مشكوك فيها خصوصا إذا ما كانت بعيدة عن النقد والتجريح.
- تتعرض الشائعة في سريانها إلى التضخم، كونها تتعرض للتحريف والإضافة.
- تتخذ الإشاعة العديد من القوالب والأشكال كالنكتة، الدعاية...الخ.

(أميرة ابراهيم أحمد،2001، ص225)

أما عن دوافع ومسببات انتشارها فيمكن ذكرها كالأتي:

- إثارة الخوف والقلق والرعب وسط المجتمعات، وبين الأفراد والجماهير وخلق الحقد والكراهية والطائفية لأغراض انتقامية.

- زعزعة الأمن والاستقرار، من خلال تضليل الرأي العام وتحطيم الروح المعنوية.

- التمويه والمراوغة لإخفاء الحقائق أو بعض منها، أو حتى نيلها من الخصوم بغرض التحقق من مصدر المعلومة.

- جس نبض الشارع ومعرفة ردود فعل الرأي العام إزاء موضوع أو قضية ما، في حالات الرغبة في تمرير سياسات أو حقائق ما أو حتى اتخاذ قرارات معينة.

(أميرة ابراهيم أحمد، م ن، ص226).

- قد تكون هناك دوافع أخرى منها غياب المعلومات حول القضايا والمواضيع التي تهم الرأي العام، مما يساهم بشكل كبير في تعدد الرؤى وانتشار الأقاويل الكاذبة والمضللة.

- تداول الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي يساهم بدرجة كبيرة في الإنقاص في أو زيادة بعض التفاصيل التي تؤدي إلى الغموض وعدم وصول المعنى كاملا مما يؤدي إلى انتشار الشائعات الالكترونية.

6. الآثار المترتبة على الشائعات الالكترونية وآليات مجابهتها:

1.6. أثارها و أبعادها النفسية:

انتشرت الشائعات اليوم بسرعة فائقة، لتصبح كالنار التي تأتي على العشب كالهشيم، متسببة بذلك في العديد من المشاكل والأزمات التي تضرب الدول والمجتمعات بيد من حديد، مخلفة بذلك العديد من المشاكل والتأثيرات السلبية على كل من الفرد والمجتمع.

فالتقنيات الحديثة للاتصال سرعت من منافذ تشكيل وبلورة هذه الأخيرة، لتتخذ منها ملاذا أمنا، وبيئة سانحة مؤثرة بذلك على نحو مطرد، سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، وحتى دينيا وقيميا، إذ عملت على زعزعة قناعات الرأي العام، مؤثرة في اتجاهاته وسلوكا ته نحو العديد من المعتقدات، إذ تشكل الشائعة ضغطا اجتماعيا مجهول المصدر يحيطه الغموض، لتحظى باهتمام من قطاعات

عديدة ليتم تناقلها وتداولها بين الأفراد ليس بغرض المعلومة وإنما بهدف التحريض والإثارة وتشويه الأفكار، بهدف التهيئة لغايات معينة.**(طلال محمدالناشري،2013،ص25)**، فمن مجمل الآثار النفسية للشائعات الالكترونية وضح المستشار طلال السويدي –مدرب متخصص في مجالات الإدارة والسلوك الإنساني –بأن:" الشائعات من أخطر وأفتك أساليب الحرب النفسية لأنها تندس بطريقة أشبه بالسحر وسط الجماهير ،ولأنه من الصعب معرفة مصدرها ،ما يجعلها تشن حربا نفسية على الجماهير"، وقد لخص المستشار **أهداف الشائعات** في عصرنا الحالي خاصة في **الحرب النفسية** إلى ما يلي:

- التأثير على معنويات الجمهور وتفتيت قواه العامة للوصول به إلى الإرهاب النفسي.
- استخدامها للتمويه والتعتيم كستار لإخفاء حقيقة ما. **(عمر محمد أبوبكر بن يونس، ص25)**
- تمرير فكرة، أو بيع منتج معين بأسعار خيالية، أو تغيير سلوك وقيم مجتمع ما. في تصريح للملتميديا الاذاعة الجزائرية، **دليلة زناد** إلى أن: "الأثار النفسية والاجتماعية المترتبة عن هذا النوع من الأخبار الكاذبة غير المؤسسة على تصريحات أهل الاختصاص وكذا الجهات الوصية المخولة بإعطاء التصريحات والاحصائيات الرسمية ستكون لها تبعات خطيرة ستتواصل بعد انحصار الفيروس والقضاء عليه"، ومن جانبها أكدت المحامية المعتمدة بمجلس قضاء ولاية سطيف **نسرين ساعي** أن ما يقوم به بعض الأشخاص عبر شبكة الفيس بوك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي بنشر البلبلة، والتهويل فيما تعلق بصحة وسلامة الشعب الجزائري في هذه الفترة الحساسة التي تمر بها الجزائر، يكيف ويصنف في خانة البلاغ الكاذب الذي يعاقب عليه المشرع الجزائري، وهو ما تنص عليه المادة300من قانون العقوبات.

(ايمان لعجل، ملتيميديا الاذاعة الجزائرية،2020)

2.6. التدابير المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لمحاربة الجريمة الالكترونية ومعاقبة ناشري الشائعات الالكترونية:

1.2.6. نماذج وأمثلة لأبرز الشائعات حول الوباء وتداعياته في الجزائر:

التعاطي مع الإشاعات الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر ليس بالجديد أو الأمر المستحدث على الجزائريين، إلا أن استفحال هذه الجريمة الالكترونية برز أكثر منذ ظهور أول إصابة داخل الوطن بفيروس كوفيد19،ولأن هذه الفترة هي مرحلة عصيبة تمر بها البلاد جراء انتشار جائحة كورنا، فالكل يبحث عن المعلومة وعن المستجدات من أي مصدر كان، ولا يمكننا أن ننكر بأننا وقعنا في فخ هذه الإشاعات على الأقل مرة واحدة، والغريب في الأمر أن هذه الإشاعات لم تخص وباء كورنا فقط كتهديد لحياة الإنسان وإنما استغلت الوضع المتأزم لتطاله إلى المساس بأمن الدولة وبعض رموزها وقطاعاتها ،لتتعدد بذلك الأمثلة التي نورد بعضا منها في طرحنا هذا على سبيل الذكر لا الحصر، ومنه نتساءل عن دور السلطات الوصية وكذا الجهات المعنية بمكافحة الجريمة في التصدي لمثل هذه الممارسات اللاأخلاقية وموقف المشرع الجزائري من كل هذه الأفعال الغير مقبولة .في هذا السياق يذكر **أستاذ علم الاجتماع نورالدين بكيس** ،في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك بأن:" الإشاعة ليست ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري ،بل إنها كانت ولازالت جزءا من حياة المواطنين. "كما قد أرجع عوامل ازدهار الإشاعة في الظرف الحالي إلى كونها كثيرا ما ترتبط بالسياقات المتأزمة، كالوضع الذي تعيشه البلاد والمتعلق بانتشار فيروس كورونا، كونها تشكل جزءا من الإشباع للأسئلة التي يطرحها الفرد، لأن السلطة لا تمتلك القدرة على الإجابة على الفراغات المعلوماتية الموجودة لدى المواطنين، ويضيف **بكيس** في ذات السياق قائلا: "تتحمل السلطة جزءا كبيرا من المسؤولية، بسبب شح المعلومات وغياب آليات التواصل مع المواطنين الذين يلجؤون للبحث عن المعلومة، حتى في المصادر غير الموثوقة."

وكعينة لأبرز الشائعات المتداولة عبر المنصة الزرقاء فهي ما تعلق بالإشاعة الواردة في بيان مزور صدر باسم وزارة التجارة والتي يعلن قرار غلق محطات الوقود كإجراء احترازي لمنع انتشار فيروس كورونا، وكرد فعل من الشعب الجزائري فقد اصطف العديد من السائقين أمام محطات الوقود في طوابير طويلة لتعبئة خزانات سيارتهم دون التأكد من مصدر هذه الإشاعة وصحتها، وحتى بعد نقل وسائل الإعلام تفنيد الجهات المعنية لما جاء في البيان المغلوط ،فان البعض صدق الخبر وبشدة.(**حامد زهران،1424هـ،ص498**).كما لاتعد هذه الحادثة الوحيدة التي وقعت في المرحلة ،فقد تداول البعض أيضا بيانا منسوبا لوزارة التربية فيما يتعلق بالامتحانات الرسمية الوطنية ،مما

اضطر وزارة التربية والتعليم إلى أن تصدر بيانا توضح فيه أنها لم تتخذ أي قرار بشأن السنة الدراسية ككل لأن الأمر مقرون بتطورات الوباء.

لم تقف الإشاعات عند هذا الحد، بل طالت رئاسة الجمهورية هي الأخرى، حيث تم تداول وثيقة عبر موقع التواصل الاجتماعي حيث يدعي أصحابها أنها مسودة الدستور، التي سلمت للرئيس **تبون عبد المجيد**، قصد طرحها للنقاش ثم للاستفتاء الشعبي، وعلى الرغم من أن المسودة المزعومة تضمنت بعض الجوانب الغريبة إلا أنها لاقت تصديقا من قبل بعض الأطراف، الأمر الذي دفع برئاسة الجمهورية إلى التأكيد بأن ما تم تداوله، مجرد إشاعات كاذبة ليس إلا، ولا علاقة له بالوثيقة الحقيقية للدستور المنتظر.

وعلى غير المعتاد فان السلطات الجزائرية هذه المرة لم ولن تتعامل بتساهل مع مروجي الشائعات الالكترونية، خاصة في الظرف الطارئ الذي تعيشه البلاد، فقد أعلنت وزارة التجارة إلقاء القبض على مروج إشاعة غلق محطات الوقود، بعد تقديمها لشكوى لدى مصالح الدرك الوطني، التي تمكنت في وقت قياسي من إلقاء القبض على مسرب هذه الإشاعة، الذي مثل أمام المصالح القضائية المختصة لولاية البليدة للاستماع إلى أقواله، وتم إيداعه الحبس المؤقت إلى غاية محاكمته، كما أكدت **وزارة التجارة** أنها: "لن تتوانى في المتابعة القضائية، ولن تتسامح مع أي شخص أو هيئة كانت تستعمل اسم الوزارة في أي تصريح أو قرار مغلوط لمغالطة الرأي العام ونشر الأكاذيب وزرع البلبلة."**(كمال رزيق وزارة التجارة الجزائرية،2020عبر الموقع الرسمي https://www.commerce.gov.dz)** ،كما أن الرئيس أبدى طوال الفترة التي مضت والى حد اليوم انزعاجه الشديد من نشر أخبار ومعلومات وتقارير صحافية "كاذبة" تتعلق بانتشار فيروس كورونا المستجد في الجزائر ،واتهم أطرافا بالوقوف وراء "حسابات دنيئة"، وأوضح في بان نشر في أفريل الفارط عقب الاجتماع الحكومي المصغر الذي شارك فيه كبار قادة الجيش والأمن ،استهجان ما وصفه ب"الأصوات الناعقة التي تمتهن بإصرار غريب فن ترويج الشائعات المغرضة والأخبار الكاذبة بحسابات دنيئة حاقدة."**(عثمان الحياني،2020)**،وفي السياق نفسه أصدرت سلطة ضبط السمعي بصري بيانا دعت فيه وسائل الإعلام المرئية إلى التقيد بما تنشره الجهات الرسمية بشأن المعلومات

حول كورونا، وتفادي بث ما من شأنه إحباط معنويات المواطنين وإشاعة جو من عدم الثقة بينهم وبين مؤسسات الدولة ،وحذرت السلطة من التعاطي مع شبكات التواصل الاجتماعي وعدم اتخاذها مصدرا رسميا، والاكتفاء بنشر معلومات لها قيمة إخبارية، وتفادي نشر خطابات التهويل والترويع .كما نددت السلطة بشدة استغلال بعض القنوات للوضع الصحي في الجزائر في برامج مقالب الكاميرا الخفية ،بعد الاطلاع على تصوير قنوات محلية لحلقات من هذا النوع ،في منطقة وهران غرب الجزائر ،ما خلق حالة من الهلع عند تصوير إحداها، خاصة أن الممثلين كانوا يرتدون الأقنعة الطبية ومزودين بسيارة إسعاف ،ثم يفاجئون المواطنين ويوهمونهم بالإصابة بالفيروس وضرورة نقلهم إلى الحجر الصحي.(**المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري،//https:www.entv.dz)**

كما لاتزال السلطات الجزائرية تشن حملاتها ضد من وصفتهم ب"**مروجي الأخبار الكاذبة**" على المنصات الاجتماعية، ففي 15من أفريل الفارط أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن توقيف مسرب النسخة المزورة لمسودة الدستور-قيد المراجعة-،وأشار البيان الى أن عملية التوقيف جرت بولاية الشلف ،حيث تم تقديم المعني للمثول أمام النائب العام، كما تضمن البيان نفسه خبر توقيف شخص أخر بولاية تيارت والذي كان قد نشر بيانا مزورا منسوبا لوزير الداخلية، عبر المنصة الزرقاء والمتعلق بتخصيص منح مالية لأفراد الحماية المدنية،(**عبدالحفيظ سجال،2020**).لم تتوقف الشائعات عند هذا الحد بل تجاوزته إلى مجالات أخرى ،ولكن المثير في الأمر أن السلطة الجزائرية لم تتساهل في هذا الشأن بل سخرت جميع الآليات والجهود البشرية والمادية لمحاربة هذه الجريمة المعلوماتية ومحاسبة الفاعلين المتورطين في ذلك. في هذا السياق ذكر صحفي الجزائر "**عبد الحفيظ سجال**" بأن السلطة الجزائرية اعتقلت عددا من المدونين بسبب منشوراتهم حول الوباء، ففي مقاله المعنون ب"الإشاعات في زمن الكورونا-السلطة تعوض غياب المعلومات بالملاحقات القضائية"(**وزارة الصحة، اللجنة الوطنية لرصد ومتابعة فيروس كورونا،2020**)،فقد أوقفت مصالح الدرك الوطني بالبليدة شخصين كان أحدهما يصور فيديو لصديقه صاحب صفحة التواصل الاجتماعي ،وهو يروج لإشاعات واتهامات لعناصر الدرك الوطني ببني تامو بغرض التشهير مدعيا فيه أنهم سلبوه مبلغا ماليا يقدرب5000دج إضافة إلى ساعة يد وخاتم ،ليتبين أن المعنيين

قاما بهذا الفعل انتقاما من عناصر الدرك الوطني التي رفضت مخالفتهما لإجراءات الحجر الصحي. وفي البليدة أيضا تم إيداع شخص الحبس المؤقت بتهمة نشر إشاعات كاذبة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك مفادها قيام السلطات العليا للبلاد باتخاذ قرار الحجر الكلي بولاية الجزائر العاصمة، وإغلاق محطات البنزين بداية من الفاتح من أفريل الفارط، وبولاية وهران غرب الجزائر، قامت وحدات الدرك الوطني من توقيف فتاة في سن 30 سنة نشرت مقطع فيديو يروج لمعلومات كاذبة، تدعي فيه فرار أشخاص من الحجر الصحي بمركب الأندلسيات بوهران، واستغلالهم للنفوذ. **(وكالة الأنباء الجزائرية-واج-،2020)**

وفي تقرير ل"**حسان جبريل**" تحت عنوان "في زمن الكورونا...الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة وتسجن مروجيها" يصرح بأن الأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي تفاقمت مع ظهور وانتشار فيروس كورونا، وأن الداخلية الجزائرية أكدت "أن ترويج الشائعات سيكون محل تصد صارم وفقا للأليات التي حددها القانون "،والدليل أن السلطات الجزائرية منذ أسابيع عدة وهي تشن حملات ضد من وصفتهم "بمروجي الأخبار الكاذبة" على المنصات الاجتماعية، والتي شملت عمليات الحبس والغرامات المالية في حق المتورطين ناهيك عن المقاضاة وغير ذلك من الأساليب الجزائية القانونية، حيث توعد الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** في خطاب بثه التلفزيون الحكومي، بالبحث والكشف عن هوية ناشري الأخبار الكاذبة والمضللة الذين "يمتهنون زرع البلبلة وابقاء المواطنين في حالة قلق ورعب"، وفي ذات السياق قال وزير الاتصال "**عمار بلحيمر**" في مقابلة مع صحيفة الخبر في 15أفريل الفارط، "أن الإشاعة ظاهرة بشرية عالمية وجب محاربتها. "كما لا يفوتنا أن وزارة الدفاع الوطني ومنذ أسابيع عدة تنشر بيانات تتحدث عن توقيف مسربي وناشري الإشاعات عبر منصات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بأزمة كورونا وتداعياتها. كما أضاف الخبير في المعلوماتية وأستاذ الاتصالات بجامعة الجزائر "**فريد فارح**" أن انتشار الأخبار الكاذبة على المنصات الاجتماعية يخفي وراءه رغبة في تعميم الشائعات في المجتمع والحصول على عائدات مالية...فالأخبار الكاذبة ومع تأثيرها المدمر على المجتمع فإنها بالمقابل بمثابة نشاط مادي يولد أعمالا على مواقع

التواصل الاجتماعي. "وحذر فارح من إمكانية أن تؤدي خدعة بسيطة على المنصات الاجتماعية إلى زعزعة استقرار بلد بأكمله من خلال التلاعب برأيه العام." **(بيان، وزارة الداخلية،2020/04/15).**

2.2.6. قانون العقوبات الجزائري كإجراء قطعي لمحاربة الشائعات الالكترونية:

بالرغم من أن الخطوات الاستباقية المتخذة من قبل الجهات الوصية للتحكم في زمام الوضع، حتى لا يكون لهذه الأخبار المغلوطة فأن هذه الإجراءات المعلن عنها للحد من الأخبار الكاذبة، ينقصها بالأساس التشريعات والقوانين الردعية التي تخول للجهات المعنية على غرار مصلحة الجريمة الالكترونية التابعة لقيادة الدرك الوطني، والقيام بمهامها بصفة مستمرة ،حيث توجب، سن قوانين تتمشى مع الجرائم الالكترونية المستفحلة وتطبيق قانون العقوبات عليها وهذا انطلاقا من أنها باتت بمثابة حرب فكرية ترمي إلى الهدم ،من هنا جاء القرار الاحترازي الرشيد من قبل الحكومة الجزائرية وفق ما أستحدث في قانون العقوبات الجزائري ،ففي **المادة 96** والتي تنص: **"يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 3600 الى 36000دج ،كل من يوزع أو يضع للبيع، أو يعرض لأنظار الجمهور، أو يحوز بقصد التوزيع ،أو البيع ،أو العرض بغرض الدعاية منشورات أو نشرات أو أوراقا من شأنها الاضرار بالمصلحة الوطنية."** وجاء في المادة ذاتها: **"إذا كانت المنشورات أو النشرات أو الأوراق من مصدر أو من وحي أجنبي، فإن عقوبة الحبس ترفع إلى خمس سنوات، ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك أن تقضي في الحالتين السابقتين بعقوبة الحرمان من الحقوق المبينة في المادة 14من هذا القانون، وبالمنع من الإقامة."**

(قانون العقوبات الجزائري، الجريدة الرسمية،2020).

- خاتمة:

لقد أضحت وسائل التواصل الاجتماعي إحدى الأدوات التي يتم استخدامها بشكل سلبي للضغط على الرأي العام وتوجيهه، فإذا ما ساقنا الحديث عن الشائعات الالكترونية كظاهرة استفحلت في المجتمعات الحديثة فان معدلات انتشار هذه الأخيرة تتناسب طرديا مع التقدم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكاته بين أفراد المجتمع، هذا وتعد شبكات التواصل الاجتماعي أداة فاعلة ومؤثرة في صياغة الرأي العام في المجتمعات بل وأكثر من ذلك لتصبح بذلك حتمية ضرورية فرضتها التغيرات المتسارعة والمتلاحقة في

مجال الاتصال والبيئة الرقمية، ولعل الطرح الذي قدم في متن هذا البحث يعكس تصورنا ومستخلصنا هذا وعلاقته بموضوع بحثنا هذا والمتمثل في الشائعات الالكترونية المنتشرة في هذه الفترة حول وباء كوروناكوفيد19،أين يتم تداول مختلف الإحصائيات والمعلومات الكاذبة والمضللة حول كل ما يتعلق بهذا "**الفيروس**" عبر موقع التواصل الاجتماعي ،وما سببته هذه الشائعات والأخبار المغلوطة من تأثيرات ذات أبعاد نفسية واجتماعية وسط المجتمع الجزائري، متسببة في نشر الذعر والخوف والارتباك بين الأفراد ،ولكن الجميل في الأمر أن الدولة الجزائرية اتخذت الإجراءات الصارمة لمجابهة هذه الظاهرة ومعاقبة مرتكبي هذه الأفعال وذلك وفق لقانون العقوبات وفرض عمليات الحجز و الحبس لناشري هذه المعلومات والمنشورات الكاذبة، وفق ما يقتضيه العرف القانوني.

ولأن الشائعة كما ذكرنا سابقا تتبلور وتتشكل وفق المعادلة التالية:

الأهمية * الغموض = حجم الشائعة

وعليه موضوع فيروس **كورونا كوفيد 19** له أهمية كبيرة جدا في الظروف الراهنة، كونه يهدد حياة الإنسان ولاشي أخطر من هذا الأمر، أما الحديث عن الغموض فإنه يعني التحدث عن قلة المعلومات ونقصها حول هذا الموضوع بمعنى اتصالي فإن المهمة التي تقع على عاتق وسائل الإعلام في هذه المرحلة بالذات تتطلب ضرورة تكثيف الجانب الإعلامي فيما يسمى علميا بخلايا إعلام الأزمة التي لابد أن تكون على أهبة الاستعداد لأي مستجد أو طارئ لتعمل كنظام تحذير مبكر وكقرون استشعار لالتقاط كل ما من شأنه أن يفيد في تسوية هذه المشاكل وتجنب وقوعها، وعليه لابد من تقديم جملة من التوصيات الواجب أن تتبعها وسائل الإعلام الخاصة والدولة والمؤسسات والسلطات المعنية كذلك.

- بناء خلايا استشعار وتنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية وعلى رأسها وزارة الإعلام والاتصال ووزارة الصحة ووزارة الإحصاء وتعداد السكان، ناهيك عن السلطات الوصية.
- تحديث خلايا وقطاعات إعلام الأزمات كإجراءات احترازية تحسبا لأي طارئ.
- توفير إعلام صادق، حر وموضوعي، محدثً.

- تطوير قطاع ومؤسسات الإعلام وتكوين القائمين عليها وفق ما تتطلبه البيئة الرقمية الحديثة.
- تطوير أنظمة الإعلام الرقمي الموجه للجمهور كحتمية ضرورية، للاتصال بالجماهير وفتح قنوات الحوار والمشاركة والإجابة عن استفسارات الأفراد.
- تقديم تقارير حصرية، آنية ومستجدة حول الوباء وكافة الإجراءات المتخذة لمجابهته والتحكم فيه، وتطوير نظم المعلومات وكذا الحكومة الالكترونية.
- توفير أنظمة وبروتوكولات لمحاربة ومراقبة النشر الالكتروني، ونص قوانين ومشاريع قانون لمكافحة الجريمة الالكترونية وإلزام المتورطين في ذلك بكافة العقوبات اللازمة.
- محاسبة الفاعلين المتورطين دون رحمة ولا شفقة، لوأد هذه الممارسات قبل أن تتحول إلى ظواهر فتاكة في المجتمع الجزائري.

- قائمة المراجع:

الوسيط. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، بيروت، لبنان.

حامد، عبد السلام زهران. (2004). الاشاعة وتأثيرها على المجتمع، عالم الكتب، القاهرة.

علي، الدرورة. (2004)، الاشاعة وسلبياتها في المجتمع، دار الأصداف، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

عمر، محمد أبوبكر بن يونس. (2004)، الجرائم الناشئة عن استخدام الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة.

كامل، محمد عويضة. (2005)، علم نفس الشائعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أميرة، ابراهيم أحمد. (2008)، الاشاعة لدى طلبة الجامعة: دراسة اجتماعية نفسية لمضمون الشائعات المنتشرة لدى طلبة جامعة دمشق، رسالة دكتوراه، كلية الأداب والعلوم النفسية، جامعة دمشق، سوريا.

الكرناف، رائدبن حزام. (2014)، تصور استراتيجي لمكافحة الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية، الإعلام، العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة، السعودية.

طلال، محمد الناشري. (2013)، أبعاد الصحة النفسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، السعودية. المجلد الاول، العدد الثاني.

سجال، عبد الحفيظ. (2020)، الإشاعات في زمن الكورونا-السلطة تعوض غياب المعلومات بالملاحقات القضائية.

جبريل، حسان. (2020)، الأثار النفسية للشائعات وطرق التعامل معها، الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية.

دليلة، زناد. (2020)، مديرة مخبر علم النفس جامعة الجزائر2 مقابلة مع صحفية الإذاعة الجزائرية ايمان لعجل، ملتيميديا الإذاعة الجزائرية.

كمال، رزيق. (2020)، وزارة التجارة الجزائرية، عبر الموقع الرسمي: http://www.commerce.gov.dz

بيان لوزارة الصحة. (2020). اللجنة الوطنية لرصد ومتابعة فيروس كورونا كوفيد 19. الجزائر.

قانون العقوبات الجزائري، الجريدة الرسمية،2020.

- Arabic references in English :

Al-Waseet. (2008). Dictionary of Contemporary Arabic Language. Beirut, Lebanon.
Zahran, H. A. (2004), Rumor and its Impact on Society. World of Books, Cairo.
Al-Daroura, (2004), Rumor and its Disadvantages within Societies. Dar Al-Asdaf, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
Omar Muhammad, A. Y. (2004). Crimes Arising from the Use of the Internet. Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.
Aweida, M. K. (2005), Common Psychology. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
Ahmed, A. I. (2008), Rumors Among University Students: A Social-Psychological Study of the Content of Rumors Spread Among Damascus University Students, [PhD dissertation, Faculty of Arts and Psychological Sciences, University of Damascus, Syria].
Al-Karnaf, R. H. (2014), A Strategic Vision for Combating Rumors on Social Networking Sites in the Kingdom of Saudi Arabia. University of Saudi Arabia.
Al-Nashiri, T. M. (2013), Dimensions of Mental Health. Journal of Humanities and Social Sciences, Saudi Arabia.
Abdel Hafeez, S. (2020), Rumors in Times of Corona: The Authority Compensates for the Absence of Information with Judicial Prosecutions.
Gabriel, H. (2020), The Psychological Effects of Rumors and Ways to Deal with them. Algerian News Agency.
Znad, D. Interview with Algerian radio journalist Iman Lajl, Algerian Radio Multimedia, dated 05/08/2020.
Kamal, Rizieq. (2020), Algerian Ministry of commerce, via the official website: http://www.commerce.gov.dz
Statement of the Ministry of Health. (2020). The National Committee for monitoring and follow-up of the coronavirus covid-19. Algeria.
Algerian Penal Code. (2020). Official Gazette.